الدكتور المهندس جوزف رحمة

اللبنانيون الجدد

٢٠٢٠/٠٧/٢٤

الإصلاح السياسي والإداري

تحياتي لكم أيها الثائرون الأحرار،

لقد أدى استشراء الفساد والتفاوت الإجتماعي في السنوات الثلاثين الماضية إلى مضاعفة حالة الإحتقان السياسي والإقتصادي ونتَج عنها مشاكل معيشيّة متراكمة أمام مجتمع تزايدت حاجياته وكبرت طموحاته.
جاء يوم ١٧ تشرين المجيد، فأطلق ثورته العفويّة من دون قيادة سياسيّة أو توجّهات إيديولوجيّة، من دون مكاسب ماديّة أو غايات شخصية، فكانت ثورة مجتمع بأكمله، مجتمع حطّم أغلاله حتّى تحرّرت أياديه وبدأ التفتيش عن حلول للمعضلات التي تمنعه من تحقيق قفزة التقدّم.

أيها الأحرار،

في ظل هذه الأزمة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المربِكة التي يعيشها لبناننا اليوم والتي تتجسّد بظاهرة البطالة والفقر والجوع وعدم ثقة الشعب بكل المؤسسات الحكومية والنقابية والحزبية، تتناسى السلطة أهمية الإصلاح السياسي والإصلاح الإداري رغم أنهما المدخل الأساسي والأهم للإصلاح الاقتصادي. فنحن نتعايش اليوم مع الكثير من قوى الشد العكسي التي تمارس سياسة إطفاء الحرائق عبر الإعلان عن إستعراضات سطحية بغرض تحقيق إنجازات إعلامية وهمية.
إن بقاء الوضع الراهن قد يؤثر على الإستقرار، وقد تصبح الأمور في مهب الريح، خصوصاً مع الحاجة الملحة لإشراك الشباب والمواطنين في صنع القرار، وفرز نخب جديدة لقيادة المشهد السياسي في ظل عجز الأطراف الحالية عن إحداث أي تقدّم في البلاد.
إن إصلاح الدولة لن يتحقق من دون إصلاح سياسي مبني على المعايير الدولية للإصلاح والمتعلقة بقوانين الأحزاب السياسية والأنظمة الانتخابية والصحافة من أجل تمتين بنيان الدولة ومؤسساتها، ما يضمن حاضر البلاد ومستقبله. وهذا يبدأ بتشابك الأيدي ورصد الصفوف لكي نصل إلى تنظيم هيكلية الثورة، (وهنا لا بد من شكر الست حياة على هذه المبادرة الوطنية). وبعد نجاحنا بهذه المهمة، نتطلع إلى فرز حكومة وطنية قادرة على معالجة التحديات الداخلية، وأهمها النهج الاقتصادي المعتمد واستشراء الفساد وارتفاع العجز والمديونية والتبعية الحزبية للخارج.
الإصلاح السياسي مرتبط حكماً بالديموقراطية، والديموقراطية مرتبِطة بدعامتين أساسيتين: مجالس منتخبة تُنتخب انتخاباً حراً يُفرز عنها ممثِلين يعبّرون عن روح الشعب ونبضه، وأحزابا سياسية وطنية (وأشدد هنا على كلمة وطنية) تمارس دورها الحر والمسؤول في التعبير عن مصالح الطبقات والشرائح الشعبية المختلفة بعيداً عن الأسس المناطقية والفئوية والعشائرية والطائفية السائدة منذ ثلاثة عقود من الزمن وحتى يومنا هذا.

أما بما يخص الإصلاح الإداري،
يا أيها الثائرون الأحرار،

يعيش لبنان حالة من الترهُّل والضعف في الإدارة العامة والخدمات الحكومية، انعكست على قدرة الدولة في تطبيق المفهوم العملي الجديد للعلاقة بين القطاع العام والمواطن. الأمر الذي أنتج ضعفاً من قِبل القطاع العام في استخدام الموارد وأثَّر في كفاءة وفعالية الخدمات الحكومية وساهم في إيجاد واقع يمنع المساءلة والشفافية والعدالة ويُقلِّل من القدرة على الاستجابة السريعة

لحاجات المواطن اللبناني. وهنا فإن الوصول لهذه الأهداف يتطلب إنشاء نظام إداري حديث يُساهم في صناعة التحوُّل الإداري عبر تنفيذ عملية إصلاح وتنمية مستمرة على المستويات الإدارية كافة.
إن الإصلاح الإداري في لبنان أصبح ضرورة وليس خيارا، خصوصا في ضوء المشاكل المتراكمة، وأهمها:
١. تدني محصلة الجهود المبذولة في مجال التطوير الإداري بسبب عدم وجود استراتيجية واضحة تحظى بالدعم السياسي
٢. عدم الاستفادة من تقنية المعلومات
٣. عدم ملاءمة تنظيم الإدارة وهيكليتها بسبب المركزية المشددة
٤. عدم وجود إدارة فعالة للموارد البشرية
٥. انعدام المساءلة وضعف أنظمة الرقابة

لم تشهد الادارة العامة، منذ اكثر من ثلاثين عاما من انشائها عمليات اصلاحية، ولا يمكن القول ان صدور مرسوم من هنا او قانون من هناك او غير ذلك من اجراءات الا اجراءات مجتزأة لا تمت بصلة للاصلاح الاداري الحقيقي الشامل.
انطلاقا من هذا الواقع المرير نقترح عليكم بعض نقاط التطوير الملحة والضرورية لمعالجة جذرية للوضع الاداري:
أولا: العمل على إعادة إحياء دور المؤسسات العامة في لبنان عبر خطة تطوير تهدف إلى إيجاد تحول يخدم التنمية الشاملة والمتكاملة للقطاع العام، وهو ما يبدأ بعملية إعادة هيكلة القطاعات الأساسية في الدولة. الأمر الذي لا يمكن أن يحصل دون تحديث التشريعات والقوانين الخاصة بعمل المؤسسات العامة والاعتماد على مناهج التخطيط الاستراتيجي للقطاع العام
ثانيا: إرساء سياسات مُستدامة طويلة المدى تنقل الواقع الإداري الحالي الى واقع إداري جديد يُساهم في إيجاد حلول دائمة للمشاكل الإدارية الحالية والمستقبلية. وهو ما يحتاج إلى تفعيل دور الرقابة والمساءلة ضمن الإدارات العامة، عبر الاعتماد على سياسات تنفيذية مبنية على القرائن
ثالثا: تبنّي مفاهيم العولمة الحديثة والتخطيط المعرفي وإدخال تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الإدارية الجديدة لتحسين الأداء الإداري
أخيرا وليس اخرا: تشريع قوانين جديدة كاللامركزية الادارية الموسعة المرنة التي تحافظ على وحدة البلاد لكنها تجعل الادارة قريبة من المواطن

أمام هذا الوضع المرير، يمكننا الجزم أن واقع السلطة يعكس غياب الإرادة السياسية للإصلاح، ويجسد رغبة "قوى الأمر الواقع" في إبقاء الوضع القائم، وتعليق أي تعثّر على غياب الوعي عند المواطن الثائر، لقطع الطريق على أي "اختراق محتمل" في هذا الملف.

يا أيها الوطنيّون،

الدولة تعاني اليوم من هوة ثقة كبيرة بينها وبين المواطن، ومن الكثير من الترهل الإداري، ومن الفساد المستشري، ولعلّ هذا كله لا يمكن علاجه إلّا بمزيد من الديموقراطية التي تؤدي إلى بسط سيادة القانون والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل والمسائلة والرؤية الاستراتيجية الشفافة، والحاكمية الرشيدة، والعدالة الاجتماعية.
إن السياسة هي "فن الممكن"، وهذا يعني أن نكون واقعيين وأن نتقدم بمنهجية وبأسلوب مدروس، ولكن في نفس الوقت، نتحرك بثبات وبعزم وصولاً إلى وطن عزيز كريم ومستقر.
في النهاية سيتأجّج لهيب ١٧ تشرين ويتصاعد هدير الشعب، وسنمضي، سنمضي بالإصلاح إلى ما نريد.
فقط إهتفوا بصوت المجد "ثورة" وتأكّدوا أنَّ الله معنا والحقّ معنا، ونحن الأكثريّة.